Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 197-209
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.SP7.1.13

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Impact of Financial Inclusion on Economic Development in Iraq for the Period (2010–2022)

Ahmed Abdul-Salam Ahmed*[A], Mohammed Abdullah Khalaf Abd [B], Huda Raad Hashem [A]

[A] College of Administration and Economics/ University of Samarra
[B] College of Administration and Economics/University of Anbar

Keywords:
Financial inclusion, economic development.

Article history:

Received	10 Sep. 2025
Received in revised form	15 Sep. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ahmed Abdul-Salam Ahmed
College of Administration and Economics/ University of Samarra

Abstract: This study aims to analyze the relationship between financial inclusion and economic development in Iraq during the period 2010–2022. It utilizes quantitative indicators such as the number of ATMs and bank branches to represent financial inclusion, and GDP as a measure of economic development. The ARDL model was employed to test both short- and long-term relationships. Results showed a statistically significant positive relationship between the number of ATMs and GDP, while no significant relationship was found between the number of bank branches and GDP. The findings suggest that the expansion of digital financial services has a direct positive impact on economic development, highlighting the importance of investing in financial technology.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 197-209
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.SP7.1.13

أثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010-2022)

أحمد عبد السلام احمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة سامراء

محمد عبدالله خلف عبد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الانبار

هدى رعد هاشم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة سامراء

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية في العراق خلال الفترة 2010–2022، من خلال استخدام مؤشرات كمية كعدد أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع المصارف كمؤشرات تمثّل الشمول المالي، والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية. استخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لاختبار العلاقات قصيرة وطويلة الأجل. وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد أجهزة الصراف الآلي والناتج المحلي الإجمالي، بينما لم تُظهر العلاقة بين عدد الفروع المصرفية والناتج دلالة معنوية. وخلصت الدراسة إلى أن التوسع في الخدمات المالية الرقمية له تأثير إيجابي مباشر في التنمية الاقتصادية، مما يعزز من أهمية الاستثمار في التكنولوجيا المالية

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التنمية الاقتصادية.

المقدمة:

شهد العراق خلال الفترة (2010–2022) جملة من التحولات الاقتصادية والسياسية التي انعكست على أدائه الاقتصادي ومؤشرات نموه. في هذا السياق، برز مفهوم الشمول المالي كأحد الأدوات الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال دمج فئات واسعة من السكان في النظام المالي الرسمي وتوسيع نطاق الخدمات المالية. وعلى الرغم من الجهود الحكومية والبنك المركزي في هذا الإطار، ما زالت نسبة كبيرة من المواطنين والمؤسسات الصغيرة خارج المنظومة المالية. إنّ قياس أثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية يعدّ خطوة مهمة لفهم فعالية السياسات المتبعة. ويهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في العراق، مع التركيز على مؤشرات مثل عدد أجهزة الصراف الآلي وفروع المصارف.

مشكلة البحث: على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات العراقية خلال الفترة 2010-2022 لتعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، لا يزال العديد من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة خارج النظام المالي الرسمي. وهذا يثير أسئلة حول مدى تأثير مستوى الشمول المالي على مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهها البلد خلال هذه الفترة. وتكمن مشكلة البحث في تحديد العلاقة الحقيقية بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية، ومدى قدرة السياسات المالية والمصرفية على تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، فضلا عن فهم العوامل التي تعيق أو تدعم الشمول المالي في السوق العراقية.

أهداف البحث:

1. قياس مستوى الشمول المالي في العراق خلال الفترة (2010-2022).
2. تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية في العراق خلال الفترة نفسها.
3. تحديد مدى تأثير الشمول المالي على مؤشرات التنمية الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي.

4. تقديم توصيات سياسية واقتصادية لتعزيز دور الشمول المالي في دعم التنمية الاقتصادية في العراق

أهمية البحث:

1. يساهم البحث في سد الفجوة المعرفية حول العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية في سياق الاقتصاد العراقي.
2. يساعد صناع القرار في وزارة المالية، البنك المركزي، والهيئات الاقتصادية على صياغة سياسات مالية واقتصادية تدعم زيادة الشمول المالي وتعزيز التنمية.
3. يزود الباحثين والمهتمين بالاقتصاد بمعلومات وتحليلات محدثة تسهم في الدراسات المستقبلية.
4. يعزز الوعي لدى المؤسسات المالية والمجتمع المدني بأهمية توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية لتسريع التنمية المستدامة.

فرضية البحث: يفترض هذا البحث وجود علاقة إيجابية ومباشرة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية في العراق خلال الفترة من 2010 إلى 2022، بحيث يؤدي توسيع نطاق الشمول المالي وتمكين أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات، وتقليل معدلات الفقر والبطالة. كما يُتوقع أن يكون لهذا التأثير أبعاد مختلفة بحسب المناطق الجغرافية ومستوى التنمية المحلية، إذ تسهم السياسات المالية الفعالة في تعظيم الفائدة الاقتصادية الناتجة عن تحسين الشمول المالي.

المبحث الأول

الإطار النظري للشمول المالي والتنمية الاقتصادية

أولا: الإطار النظري الشمول المالي

1. **مفهوم الشمول المالي**: هو إمكانية حصول جميع أفراد المجتمع، والمؤسسات على الخدمات المالية المقدمة لهم من قبل البنوك والمصارف ذات العلاقة، كحسابات التوفير، والتأمين، وخدمات الادخار والتحويلات من أجل، الاستثمار، وتمويل المشاريع المختلفة التي تؤدي إلى تنمية اقتصادية مستدامة، نستنتج مما سبق، أن الشمول المالي هو تقديم خدمات مالية للمجتمع بصورة سهلة ومناسبة من قبل المؤسسات المالية، من حيث الجهد والوقت والسعر بغض النظر عن حجم الأموال التي يتم تداولها بين الأفراد وكذلك المستثمرين، مما يؤدي ذلك بمردود نفعي للمجتمع والمستثمرين. كل ذلك يؤدي إلى زيادة الدخل للأفراد وبدوره يؤدي الى تحفيز الاقتصاد، ويساعد ذلك في وضع الخطط المناسبة التي تؤدي إلى دمج مشاريع القطاع غير الرسمي أي المشاريع غير المسجلة لدى الدولة مع القطاع الرسمي مما يزيد ذلك في حصيلة الضرائب لدى الدولة، وكذلك في ربط المشاريع متناهية الصغر لدى الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض، ومن ثم يعد الشمول المالي كأهم المقومات التي تكافح الفقر. (شرف، الصائغ، 2021: 164)

2. مؤشرات الشمول المالي: (البكل وآخرون، 2022: 177-172)

أ. **مؤشر العمق المالي**: إذ يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المالية، كونه يساعد وبكفاءة عالية في تنمية المدخرات، وكيفية توزيع الموارد المالية، وكذلك يساعد في زيادة كبيرة في معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويعبر هذا المؤشر على مدى قدرة القطاع المصرفي في المحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين في الأسواق المالية.

ب. مؤشر الإتاحة المالية: يقوم هذا المؤشر بقياس مدى قدرة القطاع المالي على ترغيب وجذب المستهلكين والعملاء من خلال ما يقدمه من تسهيلات للأفراد التي ترافق الخدمات والمنتجات المالية،

عن طريق إيضاح هيكلية الجهاز المصرفي، وتبيان عدد الفروع المصرفية لكل عدد معين من الأفراد مثلاً عدد الفروع لكل 100 ألف شخص، الذي يعبر بدوره عن الشمول المالي عن طريق تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من السكان، ويمكن كذلك عن طريق توفير خدمة الإنترنت كنسبة مستخدمين من عدد السكان.

ج. **مؤشر الاستخدام المالي:** يتم عبر هذا المؤشر معرفة مدى قدرة الأفراد والمؤسسات على استخدام المنتجات والخدمات المالية التي تم توفيرها من قبل القطاع المالي، التي يتم قياسه عبر تحديد حجم الودائع المصرفية وحجم الائتمان نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي. إن نظام مالي شامل يعد أولوية سياسية في العديد من البلدان، كما إن الشمول المالي ذو أهمية كبيرة ومعترف بها على أوسع نطاق، إلا أن تفتقر الأدبيات إلى قياس ومعرفة مدى الشمول المالي في الاقتصاديات العالمية (Sarma, 2012: 1)

ثانياً. الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

1. **مفهوم التنمية الاقتصادية** تعددت تعريفات التنمية في النظرية الاقتصادية منذ بروزها كقضية فكرية، واختلف الاقتصاديون في معيار معين كأساس للتنمية بين نمو الدخل الوطني وتغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ومع التغيرات الاقليمية والدولية تم دمج العامل الاجتماعي في عملية التنمية وربطت التنمية الاقتصادية بتحسين مستوى حياة غالبية السكان (كاظم، 2020: 551)، وإن من أبرز المفاهيم التي احتلت مكانة مهمه في أعقاب الحرب العالمية الثانية هي التنمية الاقتصادية، لذا اختلف الكتاب والباحثون والمفكرون في تعريف هذا المفهوم وذلك باختلاف مدارسهم وانتمائتهم الفكرية وتوجهاتهم الفلسفية والايدولوجية. ولكن يمكن توضيح أهم التعريفات التي وضحت مفهوم التنمية الاقتصادية كما يأتي:

أ. مثل عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تسعى إلى التحسين المستمر لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية لجميع السكان والأفراد على اساس مشاركتهم النشطة في التنمية وإلى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها (شلال، 7:2020)

ب. على أنها عملية يتم من خلالها عمل انتقاله من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك من خلال احداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية، ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية (الايدامي، الجبوري، 2019: 348).

ج. هي عملية تتضمن تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتقني للدول وذلك من خلال تحسين الصحة، ونمو الثروة، وخلق المعرفة والتكنولوجيا الجديدة (Coccia, 2019: 2).

2. **أهمية التنمية الاقتصادية**

أ. تؤدي التنمية الاقتصادية إلى التطور الشامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي وتعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام ببعضها البعض، فهي تقترن بالزيادة السكانية وتراكم رأس المال وتطبيق التكنلوجيا، وكذلك التغيرات التي ترتبط بالسكان وتوزيع دخولهم وانفاقهم ع الاستهلاك والادخار. (امين، جار الله 133:2020)

ب. تحسين الحياة البشرية التي تتضمن ثلاثة جوانب متساوية الأهمية ويمثل الجانب الأول المستوى المعيشي للأفراد، أي مستوى الدخول والاستهلاك والخدمات الطبية والتعليمية من خلال تحقيق النمو الاقتصادي، أما الجانب الثاني فيتضمن بخلق الظروف المؤدية إلى تنمية الشعور باحترام الذات عند

أفراد المجتمع من خلال تأسيس الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعزز ذلك، أما الأخير يشمل حرية الأفراد في توسيع مهاراتهم (Todaro, 1991: 478).

ج. تحدد التنمية الاقتصادية النمو الاقتصادي للبلد من خلال زيادة الدخل القومي للفرد، إذ يسهم كل منهما في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وإجمالي الناتج القومي وهذا (GNP) يتطلب المشاركة العامة من الأمة والتعاون الخاص والعام ومشاركة الصناعة، والتنظيم المحلي والدولي، أن بعض المنظمات المعنية بالتنمية الاقتصادية هي مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC)، والاتحاد الأفريقي (AU)، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي(IMF) والتي تساعد المجتمع تلبية الحاجات الأساسية والمتمثلة في شكل موارد مثل الغذاء والسكن (Manqele, 2018: 2).

د. تتعلق التنمية أساسًا بتغيير النظام والبحث عن مسار نمو أمثل، أو مسار أفضل من التخصيص الحالي للموارد ومستويات الكفاءة الحالية. رفع الإنتاجية وزيادة معدلات الأرباح من خلال القيام بالتخلص من عناصر عدم الكفاءة في وحدات القطاع العام وإعادة تخصيص الموارد في القطاع الخاص، وذلك بعد وحدات القطاع الخاص أكفأ من وحدات القطاع العام ((Rahman 2004: 18).

ه. تخصيص التمويل للأنشطة الإنتاجية المختلفة من خلال قيام الأسواق والمؤسسات المالية بوظيفة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية، لا سيما من خلال دورها في الاستثمار بالمصانع والمعدات ورأس المال العامل للشركات، وتم بحث هذا الدور وتوثيقه جيدًا في الأدبيات باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات الاقتصاد القياسي. وتشير الدراسات إلى أن المؤسسات والأسواق المالية تعمل بشكل جيد تعزز نمو الاقتصاد على المدى الطويل (Law,2007:146)

المبحث الثاني: تحليل اتجاهات مؤشرات الشمول المالي وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2022)

جدول (1):

السنة	عددٍ الفروع المصارف	عدد الفروع المصارف لكل 1000كم 2	عدد ATM	عدد ATMلكل 1000 كم 2	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو %
2010	871	2.00	0	0	171957000	٠٠٠٠
2011	899	2.06	467	1.07	211310000	22.9
2012	994	2.28	467	1.07	245186000	16
2013	1014	2.39	647	1.07	267395000	9.1
2014	1034	2.37	337	0.77	260610000	-2.0
2015	854	1.96	580	1.33	191715000	-26.4
2016	866	1.99	660	1.51	196536000	2.5
2017	843	1.93	656	1.50	225995000	14.9
2018	865	1.98	865	1.98	251064000	11.1
2019	888	2.04	1014	2.33	262917000	4.7
2020	891	2.04	1340	3.08	219768000	-16.4
2021	905	2.08	1566	3.60	301152000	37
2022	876	2.01	2223	5.11	383064000	27.1

المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير القوائم المالية للبنك المركزي لسنوات المتعددة.

تحليل النتائج

أولًا. عدد فروع المصارف: يُظهر عدد الفروع اتجاهًا متذبذبًا نسبيًا على مدى الفترة المدروسة:

1. اتجه للزيادة من 871 فرعًا في 2010 حتى بلغ الذروة عند 1034 في 2014، بمقدار 2.00 لكل 1000 كيلو متر خلال أول 4 سنوات.
2. بعد 2014، شهد عدد الفروع تراجعًا مستمرًا نسبيًا ليسجل 854 في 2015 (انخفاضًا حادًا بمقدار 1.96 لكل 1000 كيلو متر عن 2014)، ثم بقي يتذبذب في حدود 840-900 فرع حتى استقر عند 876 في 2022.
3. هذا التذبذب يعكس هشاشة توسع شبكة الفروع التقليدية أمام الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مرّ بها العراق بعد 2014، خاصة مع انخفاض أسعار النفط وارتفاع المخاطر الأمنية.

ثانياً. عدد أجهزة الصراف الآلي: يتضح من بيانات الصرافات اتجاه صعودي قوي جدًا ومستمر تقريبًا طوال الفترة:

1. بدأ من الصفر في 2010، وسجل قفزة كبيرة في 2011 إلى 467 جهازًا، ثم استمر بالزيادة بشكل شبه متواصل ليصل 2223 جهازًا بحلول 2022.
2. رغم بعض الفترات التي شهدت تباطؤًا أو انخفاضًا طفيفًا في عدد الصرافات (مثل 2014 بانخفاضه من 647 إلى 337 جهازًا)، إلا أن الاتجاه العام كان صاعدًا بشكل ملحوظ.
3. هذا يشير إلى تبني القطاع المصرفي العراقي استراتيجية واضحة نحو توسيع الخدمات المصرفية الإلكترونية والرقمية، بعدها بديلًا أكثر مرونة من التوسع في الفروع التقليدية.

ثالثاً. الناتج المحلي الإجمالي: بيانات الناتج المحلي أظهرت اتجاهًا عامًا تصاعديًا مع بعض فترات الانكماش:

1. نما الناتج من 171.96 مليار دولار في 2010 إلى 383.06 مليار دولار في 2022، ما يعادل زيادة نسبتها حوالي 122% خلال الفترة المدروسة.
2. تخلل هذا النمو ثلاث فترات واضحة من التراجع:

أ. 2014: هبط الناتج من 267.39 إلى 260.61 مليار دولار.

ب. 2015: هبط الناتج بشكل أكبر إلى 191.71 مليار دولار.

ج. 2020: انخفض الناتج إلى 219.77 مليار دولار بعد تحسن سابق، متزامنًا مع جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط.

رابعاً. العلاقة النظرية بين المتغيرات:

1. تُشير البيانات إلى أن توسع عدد أجهزة الصراف الآلي يرتبط عمومًا مع الاتجاه الصعودي للناتج المحلي الإجمالي، خاصة من 2017 فما بعدها، حيث كان نمو الناتج يترافق مع زيادات كبيرة في عدد الصرافات.
2. في المقابل، عدد الفروع لم يظهر نمطًا متسقًا مع الناتج؛ إذ سجل الناتج أحيانًا زيادات رغم استقرار أو انخفاض عدد الفروع (مثل 2017)، ما يدل على ضعف العلاقة بين التوسع بالفروع التقليدية والنمو الاقتصادي.
3. خلال سنوات الانكماش الكبرى (2014-2015-2020)، كان الناتج يتأثر بعوامل خارج القطاع المصرفي (أزمات النفط أو الأمن)، إذ لم تفلح زيادات الصرافات حينها في منع تراجع الناتج، مما يوضح أن الشمول المالي عامل مساعد لكنه ليس المحدد الوحيد للناتج

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 197-209
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.SP7.1.13

المبحث الثالث: الجانب الاحصائي لأثر الشمول المالي والتنمية الاقتصادية

أولاً. متغيرات الدراسة:

جدول (2): متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	توصيفه
X1	عدد الفروع المصارف	متغير مستقل
X2	عدد ATM	متغير مستقل
Y	الناتج المحلي الإجمالي	متغير تابع

المصدر: الجدول بالاعتماد الى توصيف النموذج.

ثانياً. اختبارات النموذج القياسي (اختبار جذر الوحدة): ونلاحظ من خلال الجدول رقم (3) نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) وفليبس بيرون (P-P) وإن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى (Level) ومستقرة عند الفرق الأول I(1) كما في الجدول الآتي:

جدول (3):

Unit toot tst					
المتغيرات		Augmented Dickey-Fuller		Philips Perron (P-P)	
		Individual Intercept		Individual Intercept	
		t-Statistic	**Prob**	**t-Statistic**	**Prob**
X1	Level	-0.095705	0.6303	-2.115867	0.4872
	1 st Difference	-2.829035	0.0093	-2.819241	0.0095
X2	Level	3.464777	0.9989	5.150552	0.9999
	1 st Difference	-3.710047	0.0031	-4.214617	0.0341
Y	Level	-2.580269	0.1232	-2.351859	0.3806
	1 st Difference	-4.422370	0.0004	-5.178065	0.0001

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.13.

ثالثاً. تقدير إثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية:

1. التقدير الأولي لأنموذج ARDL:

بعد أن أوضحت اختبارات الاستقرارية التي تم اجراؤها على مؤشر المتغيرات المستقلة (X1, X2) والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وتبين أنها كانت غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الأول (1) وبتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL والجدول أدناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 197-209
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.SP7.1.13

جدول (4): نتائج التقدير الاولي لأنموذج ARDL

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Prob.*	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
11.50555555	Mean dependent var		0.690547	R-squared
84502865	S.D. dependent var		0.574502	Adjusted R-squared
38.74918	Akaike info criterion		55121409	S.E. of regression
38.91081	Schwarz criterion		6.10708559	Sum squared resid
38.68933	Hannan-Quinn criter.		-228.4951	Log likelihood
2.172951	Durbin-Watson stat		5.950682	F-statistic
			0.00000	Prob(F-statistic)
*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.				

المصدر: الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.13.

يوضح الجدول رقم (3) نتائج اختبار (Adjusted-squared) بأن المتغيرات المستقلة (X1, X2) قد فسرت (57%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي (Y)، وإن النسبة المتبقية (43%) تعود إلى عوامل أخرى غير داخلة في الأنموذج. أما اختبار (F-statistic) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية عند مستوى احتمالية بلغت نحو (Prob=0.000000)، أقل من5%.

2. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test: لاختبار مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين الشمول المالي (X) كمتغير مستقل والتنمية الاقتصادية (Y) كمتغير تابع لا بد من اجراء اختبار الحدود Bound Test، كما في الجدول الآتي:

جدول (5): نتائج اختبار الحدود Bound Test

Null hypothesis: No levels relationship		
Number of cointegrating variables: 1		
Value		Test Statistic
3.953135		F-statistic

1%		**5%**		**10%**		
I (1)	**I (0)**	**I (1)**	**I (0)**	**I (1)**	**I (0)**	**Sample Size**
6.265	5.155	2.428	3.538	3.695	2.915	30
5.000	4.130	3.200	3.100	3.350	2.630	Asymptotic
* I (0) and I (1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.						

المصدر: الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.13.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أعلاه أن قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (3.953135) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، مما يعنى أننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية (Y) كمتغير تابع.

ثالثاً. اختبار المعلمات المقدرة (قصيرة الاجل): إن هذا الاختبار يوضح تقدير معلمات الأجل القصير من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، كما إن هذا الاختبار يوضح معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة عودة الأنموذج إلى التوزان في الأجل الطويل، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (6): نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

Dependent Variable: D(Y)				
Method: ARDL				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0007	-4.662858	0.129391	-0.603332	COINTEQ*
0.0959	1.886783	0.271894.7	513006.1	X1
0.0440	2.388175	36177.23	86397.58	X2
0.1718	-1.500882	0.7245810	-3.91575.8	C

المصدر: الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.13.

اظهرت نتائج الجدول اعلاه مجموعة من النتائج وكما يأتي:

1. اظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين عدد الفروع المصارف لكل 1000كم2 X الناتج المحلي الإجمالي Y.
2. اظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين ATM لكل 1000كم(2 X2) والناتج المحلي الإجمالي Y، أي عند زيادة زيادة ATM بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي Y بمقدار 86397.58 وحدة.

رابعاً. اختبار المعلمات المقدرة (طويلة الاجل): هذا الاختبار يوضح تقدير المعلمات في الأجل الطويل من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة طويلة الاجل، كما في الجدول الآتي:

جدول (7): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable ***
0.1431	1.604409	529970.0	850288.7	X
0.0336	2.503894	57191.23	143200.8	X2
0.2279	1.518398	3.766600	5.71919	C
Note: * Coefficients derived from the CEC regression.				

المصدر: الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.13.

1. أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين عدد الفروع المصارف لكل 1000 كم 2 X1. الناتج المحلي الإجمالي Y،

2. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين ATM لكل 1000 كم (2 X2) والناتج المحلي الإجمالي Y، أي عند زيادة ATM بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي Y بمقدار 143200.8 وحدة.

خامساً. الاختبارات البعدية (التأكيدية): لغرض التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سنقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يأتي:

1. **مشكلة الارتباط الذاتي**: لقد أظهرت النتائج بحسب اختبار (LM) وإحصائية (F-Test) عدم معنويتها ومن ثم نرفض فرضية وجود مشكلة ارتباط ذاتي، انظر الجدول رقم (8) أدناه

جدول (8): الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
0.5459	Prob. F (2,54)	0.670623	F-statistic
0.3341	Prob. Chi-Square (2)	2.192402	Obs*R-squared

الجدول: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.13).

2. **اختبار عدم تجانس التباين**: لقد أظهرت النتائج بحسب اختبار (ARCH) وبحسب إحصائية (F-Test) عدم معنويتها ومن ثم نرفض فرضية وجود مشكلة تجانس تباين الخطأ.

جدول (9): عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.1737	Prob. F (1,9)	2.182564	F-statistic
0.1429	Prob. Chi-Square (1)	2.146932	Obs*R-squared

الجدول: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.13).

3. **مشكلة التوزيع الطبيعي:** لقد أظهرت النتائج خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي وكما يأتي:

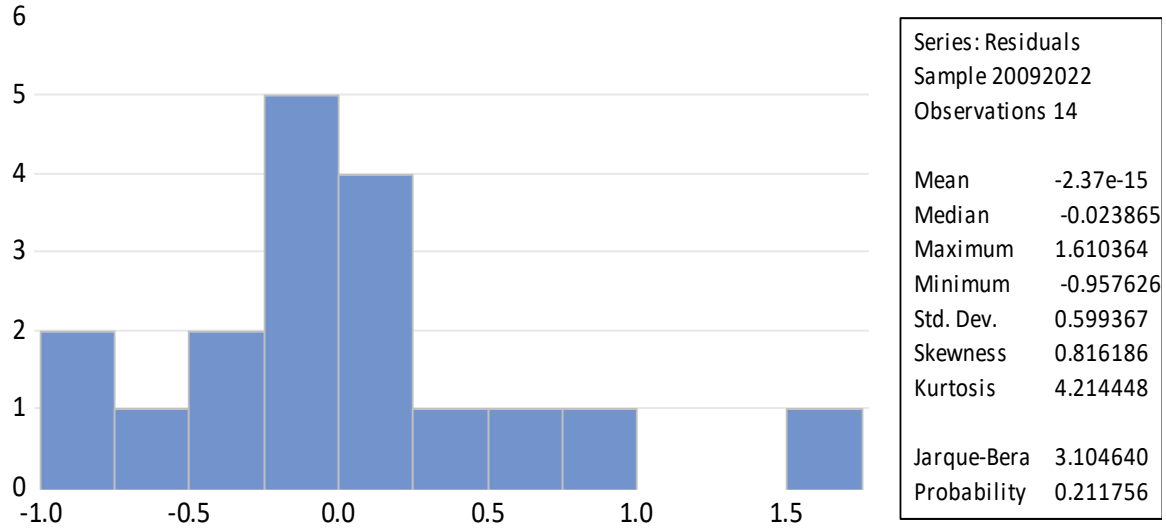

شكل (1): التوزيع الطبيعي

الشكل: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.13).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. نلاحظ من خلال قيمة معامل التحديد المعدل R^2 = 0.574، أن المتغيرين المستقلين (عدد الفروع المصرفية وعدد أجهزة الصراف الآلي) يفسران نحو 57% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مقبولة تُظهر وجود تأثير معتبر لهذين المتغيرين
2. أظهرت نتائج النموذج القياسي عدم وجود علاقة معنوية إحصائيًا بين عدد فروع المصارف والناتج المحلي الإجمالي، سواء في الأجل القصير أو الطويل، مما يشير إلى أن التوسع في الفروع المصرفية التقليدية لم يكن له أثر حقيقي في دعم النمو الاقتصادي خلال المدة المدروسة، ويُعزى ذلك إلى أن هذه الفروع لم تقترن بتحسين فعلي في الشمول المالي أو زيادة النشاط المصرفي الإنتاجي، بل ظلت محدودة من حيث التأثير نتيجة ضعف الابتكار وضعف القدرة على الوصول الشامل.
3. عكست بيانات السلسلة الزمنية تذبذبًا واضحًا في عدد الفروع بعد عام 2014، حيث تراجع العدد بشكل ملحوظ واستمر في نطاق ضيق حتى عام 2022، في حين واصل الناتج المحلي الإجمالي اتجاهه التصاعدي في بعض الفترات، وهو ما يؤكد ضعف الارتباط بين توسع الفروع والنمو الاقتصادي، ويُعزى هذا التباين إلى هشاشة نموذج الفروع التقليدي أمام الصدمات الاقتصادية والسياسية، مما جعله عاجزًا عن أداء دور حيوي في تعزيز التنمية مقارنة بالخدمات الرقمية التي أثبتت مرونة وأثرًا أكثر وضوحًا في النمو
4. أظهرت نتائج اختبار الحدود Bound Test للتكامل المشترك أن قيمة (F = 3.953) كانت أعلى من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، مما يدفعنا لرفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي.
5. أظهرت نتائج التأثير في الأجل القصير أن عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) كمتغير مستقل يمتلك تأثيرًا موجبًا ومعنويًا في الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن زيادة عدد أجهزة الصراف بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع الناتج بمقدار (86397.58) وحدة، عند مستوى دلالة أقل من 0.05.
6. أما في الأجل الطويل، فأكدت نتائج النموذج أن العلاقة بين عدد أجهزة الصراف الآلي والناتج المحلي الإجمالي تبقى طردية ومعنوية، حيث تؤدي زيادة ATM بمقدار وحدة واحدة إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (143200.8) وحدة، مما يعزز أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية للخدمات المصرفية.

ثانياً. التوصيات:

1. يوصى بتوسيع البنية التحتية الإلكترونية للمصارف العراقية، عبر زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي، نظرًا لما أثبته التحليل القياسي من وجود علاقة طردية ومعنوية بين هذا المؤشر والناتج المحلي الإجمالي، لا سيما على المدى الطويل.
2. ينبغي إعادة تقييم جدوى التوسع التقليدي في فروع المصارف، والتركيز بدلاً من ذلك على تعزيز الوصول المالي عبر الوسائل الرقمية، خاصة بعد ثبوت عدم معنوية أثر عدد الفروع على النمو الاقتصادي في النموذج القياسي.
3. ضرورة تعزيز الشمول المالي في المناطق المحرومة والريفية من خلال سياسات مالية موجهة، تشجع المصارف على الانتشار الرقمي في هذه المناطق، مما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

4. اعتماد سياسات تحفيزية تشجع الأفراد والشركات على استخدام الوسائل المصرفية الرسمية، وذلك من خلال التثقيف المالي وتسهيل الإجراءات المرتبطة بفتح الحسابات والحصول على التمويل.
5. العمل على تكامل السياسات المالية والنقدية بما يضمن تفعيل دور الشمول المالي كأداة فعّالة في دعم الناتج المحلي الإجمالي، مع ربطه بأهداف التنمية الوطنية طويلة الأجل.
6. ضرورة اعتماد نظام مراقبة وتحليل دوري لمؤشرات الشمول المالي (مثل ATM، الائتمان، الودائع)، وربطها مباشرة بالمؤشرات الكلية كالناتج المحلي والبطالة، بما يعزز من كفاءة صنع القرار الاقتصادي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. امين، حافظ عبد الأمير، وجار الله، سليمه هاشم، الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (2004-2017) مصر انموذجا، بحث منشور، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 123، السنة 2020.
2. الايدامي، حمدية شاكر مسلم & الجبور، نادية لطفي جبر، الهبة الديموغرافية واستثمارها في التنمية الاقتصادية رؤية واقعية للعراق بعد عام 2003، بحث مستل من رسالة ماجستير، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد 111، المجلد 25، 2019
3. البكل والحداد، احمد سعيد وايمان فاروق، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس، العدد 14، المجلد 15، بحث دكتوراه منشور، 2022، مصر.
4. شرف والصائغ، سمير ووجد رفيق، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (بحث منشور)، مجلة جامعة حماة العدد 6، المجلد 4، 2021، سوريا.
5. شلال، عمار عبد الهادي، أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية ـ العراق حالة دراسية- للمدة (2017-2006)، بحث منشور، جامعة الانبار، كلية الاقتصاد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 28، السنة 2020.
6. كاظم، بيداء جواد " دور الإيرادات النفطية لتعزيز التنمية الاقتصادية العراق حالة دراسية "، بحث منشور، مجلة واسط للعلوم الإنسانية جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 16، الإصدار 45، السنة 2020.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Ceschel, Federico &Hinna, Alessandro& Homberg, Fabian,"Public Sector Strategies in Curbing Corruption: A Review of the Literature",', Public Organization،Review, Volume22,2022
2. MangeleS ,boniso," POLICY BRIEF: The Analysis of Economic Development", University of KwaZulu-Natal, Research • September 2018.
3. Rahman Tauhidur & Mittelhammer, Ron C. & Wandschneider, Philip," Measuring the Quality of Life across Countries", United Nations University, The World Institute for Development Economics Research, 2004

4. Sarma, Mandira, Index of financial Inclusion – A measure of financial sector inclusiveness, competence center,berlin working paper, india, 2012.
5. Todaro, Michael P, "Economics for a developing world: An introduction to principles, problems and policies " London, Longman; 3rd edition,1991